

المقدمة :

تمر العلاقات العراقية-البريطانية حالياً بمرحلة انتقالية هامة متمثلة بوصول حكومة ائتلافية جديدة في بريطانيا خلفاً للحكومة العمالية السابقة، وترقب تشكيل حكومة عراقية جديدة، ومن المتوقع ان تستمر سياسة الحكومة البريطانية الجديدة باتجاه النهج الذي ارساه رئيس الوزراء العمالي السابق (Gordon Brown)، بتحويل الاهتمام الى الانشطة المدنية في العراق، ووضع جدول اعمال ينصب على اهتمامات بريطانيا بعد اتمام انسحاب القوات بنهاية شهر تموز ٢٠١٠، يتضح كذلك ان العراق لا يحتل المرتبة الاولى في سلم اهتمامات الحكومة الجديدة، ولكن يظل استقرار العراق ونجاحه في ترسيخ الديمقراطية ذو اهمية كبيرة بالنسبة للمصالح البريطانية داخل المنطقة وخارجها.

تحاول هذه الدراسة المتواضعة ان تقدم رؤية مبسطة عن مستقبل العلاقة واتجاهاتها، وفي سبيل الوصول الى هذه الرؤية، لابد من توضيح اهمية العلاقة في كل من المنظور العراقي والبريطاني، وتوضيح مجالات التعاون الثنائي المثمر بين الطرفين، وماهي العقبات المحتملة في طريق تطوير العلاقات في المستقبل.

١. المنظور العراقي للعلاقة :

يمكن ان نستدل على اهمية المملكة المتحدة بالنسبة للعراق، من خلال أفكار وآراء السياسيين العراقيين، وكذلك من خلال السلوك السياسي للحكومة العراقية، فوفقاً لهذه المؤشرات تحتل بريطانيا مكانة مهمة لدى بعض هؤلاء السياسيين الذين عاشوا أو درسوا في بريطانيا - حيث كانت القاعدة الرئيسة للمعارضة العراقية قبل عام ٢٠٠٣-، من خلال ايمانهم بأن وجود بريطانيا الى جانبهم يساعد على ان يخرج العراق من هذه المرحلة كدولة قوية ذات كفاءة، وذات مقدرة على الحفاظ على أمنها ووحدتها واستقرارها ضد التهديدات الخارجية، وكذلك ايمانهم بضرورة مشاركة بريطانيا في بناء المؤسسات في القطاعات الأمنية والتعليمية والصحية، والحث على الاصلاح والتحول الديمقراطي، ومساعدة العراق في العودة للوضع الطبيعي تجاه الامم المتحدة (المساعدة على تسريع تحرير العراق من طائلة احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة)، وكذلك المساعدة بسرعة اندماج العراق بمحيطه الاقليمي، مستلهمين كل ذلك من الاعتبارات التاريخية، فبريطانيا هي التي لجأت الى تأسيس الدولة العراقية الحديثة وأسست انظمته الادارية والتعليمية، وتأسيساً على ذلك تبقى تقليدياً الاقرب من الدول الاوربية للعراق.

٢. المنظور البريطاني للعلاقة :

يمكن ان نتلمس موقف ورؤية الحكومة الائتلافية الجديدة في بريطانيا من العراق والتحويلات السياسية الجارية فيه وذلك من خلال السلوك السياسي البريطاني، فمن الملاحظ ان الرؤية البريطانية للعراق الجديد يشوبها الحذر، ويمكن ان نتلمس ذلك من بداية تراجع وجودهم وتأثيرهم في البصرة منذ عام ٢٠٠٧، لأسباب لها علاقة بالرأي العام البريطاني والقدرة الاقتصادية البريطانية التي تأثرت بالازمة المالية العالمية، اضافة الى الخبرة المتراكمة لدى الجانب البريطاني فيما يتعلق بالبنية السوسولوجية للشعب العراقي والتي ترى فيه بلداً صعب القياد، الا انه مع كل هذه التحفظات يأمل البريطانيون بتحسين الوضع الأمني في العراق، في سبيل زيادة التبادل التجاري واقامة المشاريع الاقتصادية الكبرى ذات المردود الاقتصادي الكبير، اما فيما يتعلق بالجانب السياسي والأمني فهم يرون في العراق بلداً مهما قادراً على أن يكون طرفاً فاعلاً في حفظ التوازن الاقليمي وخاصة مع ايران، وذلك انطلاقاً من المخزون العراقي الهائل من ثروة الهيدروكربون وموارده البشرية وموقعه الجيو استراتيجي.

٣. مشهد الشراكة الاستراتيجية:

تضع اتفاقية الشراكة بين جمهورية العراق والمملكة المتحدة، التي تم التوقيع عليها بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٣٠، جدول أعمال طموح فيما يخص العلاقات العراقية – البريطانية، حيث وقع الاتفاقية عن الجانب العراقي رئيس الوزراء السيد (نوري المالكي) وعن الجانب البريطاني رئيس الوزراء السابق (Gordon Brown)، حيث تم توقيع الاتفاقية على هامش مؤتمر الاستثمار في العراق الذي عقد في لندن تحت شعار «الاستثمار في العراق: لندن ٢٠٠٩»، الذي نظّمته وزارة التنمية البريطانية.

تأسيساً على هذه الاتفاقية، نحاول أن نستعرض مجالات التعاون الثنائي المثمر بين البلدين وكما يلي:

- الزراعة والمياه والأمن الغذائي:

يعتقد المسؤولون في كل من البلدين أن إحدى أهم الاستثمارات في مستقبل العراق هي مجال الحفاظ على القطاع الزراعي، مع الأخذ في الاعتبار نقص مصادر المياه والحاجة إلى التقنيات الحديثة في إدارة المياه والمحاصيل المقاومة للجفاف في العراق.

إن السعي الحثيث للعراق إلى تفعيل التعاون الثنائي في هذا المجال سيمنحه من إيجاد حلول مبتكرة لمواجهة مجموعة من التحديات المتزايدة. مثل جفاف الأهوار ومجاري الأنهار في الجنوب، وارتفاع ملوحة المياه الناتج عن نقص معدل سريان الأنهار، والذي يعطل الزراعة وسبل المعيشة، وقد أخذت بريطانيا ومنذ تسعينات القرن المنصرم موقفاً مبدئياً من مسألة تجفيف الأهوار من قبل النظام السابق، لذلك يمكن استثمار الاهتمام المشترك بهذا الموضوع لتفعيل وتطوير العلاقات الثنائية بهذا المجال.

- التعليم:

يعتبر التعليم من أهم المسائل التي يتوجب على الحكومة العراقية التركيز عليها والاستثمار الأمثل لفرص تطويره من خلال بناء قاعدة للتعاون على المستوى التعليمي بين البلدين، فالعراق يدرك تماماً أهمية قيام مجموعة مميزة من الطلبة العراقيين بالدراسة سنوياً في البلدان المتقدمة ومن ضمنها بريطانيا، فالحكومة العراقية أدركت منذ وقت مبكر أهمية هذا الجانب وسعت إلى تفعيله إلى أن تم تنويعه بما يعرف بـ (المبادرة التعليمية) التي أطلقها رئيس الوزراء السيد (نوري المالكي) في كانون الثاني / ٢٠٠٩، حيث أن مبادرة رئيس الوزراء تشمل برنامجاً لإصلاح نظام التعليم في الخارج خلال العشر سنوات القادمة.

- الطاقة:

ينتج العراق اليوم ما يقرب من (٢ مليون) برميل يومياً، وطبقاً لبعض التقديرات والخطط الطموحة، يمكن زيادة هذا المقدار بأربعة أضعاف خلال العقد القادم، وبالتالي فإن بلداً ينتج ١٠ ملايين برميل يومياً، ويقوم بتصدير جزء كبير منه، سيصنف كقوة مهمة في الاقتصاد العالمي، إن هذا سيساعد صانع القرار على أن يوظف هذه القوة في السياسة الخارجية، مما سيكسب العراق قوة إقليمية ودولية، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن وضع العراق المستقبلي كمصدر للنفط ينظر إليه في سياق قدرته على تمويل مشاريع إعادة تأهيل وتطوير صناعته النفطية، والمسألة التشريعية المتعلقة والخاصة بقانون النفط والغاز الذي سيحدد سياسة العراق بالنسبة لتطوير قطاع النفط وتوزيع إيراداته، حيث أن حكومة (كاميرون) تعول على هذا القانون كمقياس للتقدم السياسي والمستقبل الاقتصادي للعراق، مما سيسهل اندماج الشركات البريطانية المتخصصة والمميزة في مجال استثمار الطاقة في العراق.

إن العراق يعاني كذلك من نقص حاد في إنتاج الطاقة الكهربائية، حيث إن معدل إنتاجه من الطاقة لا يتناسب ومعدل زيادة الطلب عليها الناجم عن زيادة السكان وزيادة عدد الوحدات السكنية، وبالتالي فإن تفعيل التعاون في هذا المجال يؤدي إلى استفادة العراق من الخبرات البريطانية التي نجحت في توليد الطاقة من المصادر النظيفة أو الصديقة للبيئة كالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو طاقة المياه.

- الصحة :-

يعد قطاع الصحة مجالا اخر من مجالات التعاون الثنائي، فالعراق لديه احتياجات طبية شديدة، ناتجة عن السنوات الطويلة من العقوبات الاقتصادية، والتي انهار خلالها نظام الصحة العامة وتدهورت الخدمات في المستشفيات، يضاف الى ذلك ما تسببت به الحرب وعدم الاستقرار الامني في اعقاب عام ٢٠٠٣ الى الاضرار البالغ بالبنية الصحية، عن طريق احداث القتل التي تعرضت لها بعض الكفاءات الطبية العراقية وهجرة بعضها الاخر الى خارج العراق. ان العراق بحاجة الى مزيد من التعاون الثنائي لتأهيل مؤسساته الصحية وتزويدها بالادوية والعلاجات المتطورة والحديثة وتعزيز خبرة كوادره الطبية من اجل جعل العراق قادرا على مواجهة المشاكل الصحية التي يعاني منها المجتمع العراقي وبالتالي الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية.

- العلوم والتكنولوجيا :-

توجد لدى العراق امكانيات هائلة ليصبح من الدول الرائدة في العلوم والتكنولوجيا في المنطقة، ولكنه كي يصل الى هذه المرحلة، فهو بحاجة الى انعاش مؤهلات علمائه، عن طريق اعادة اندماجهم في التجمعات العلمية الدولية، والعمل على تفعيل تمويل الابحاث والتجارب التي يقوم بها الباحثون والعلماء العراقيون، والتركيز على القضايا العلمية الحديثة ك (التكنولوجيا الحديثة، علم الوراثة، تنقية المياه، ادارة الموارد المائية). ان تفعيل التعاون الثنائي المثمر بين المراكز العلمية والبحثية والمؤسسات الاكاديمية في العراق وبريطانيا يؤدي الى اختصار العراق لكثير من الوقت كي يصل الى المستوى العلمي المطلوب، الذي يؤهله لمواجهة التحديات.

٤. العقبات المحتملة في طريق تطوير العلاقات في المستقبل :-

توجد مجموعة من العقبات والمشاكل البارزة الى السطح الان او من المحتمل ظهور بوادر اختلاف بشأن معالجاتها من قبل الجانبين في المستقبل القريب، وفيما يلي ايجاز لأهم هذه المشاكل والعقبات المحتملة :

*** المشاكل على مستوى العلاقات الثنائية :-**

- **الموقف البريطاني من العملية الأمنية في محافظة البصرة (صولة الفرسان):**
بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٨، أعلن رئيس الوزراء السيد (المالكي) عن بداية العملية الأمنية في محافظة البصرة لفرض القانون والقضاء على الميليشيات والجماعات المسلحة الخارجة على القانون، حيث أرسل بصفته القائد العام للقوات المسلحة قطعات من الجيش والشرطة وذهب هو بنفسه الى مدينة البصرة للاشراف على العمليات العسكرية حتى اتمام انجاز الجزء الاكبر منها، بين في حينه (Major Tom Holloway) المتحدث باسم الجيش البريطاني ان الجنود البريطانيين لن يشاركوا في القتال المباشر حيث وضح بان القوات البريطانية لم تدخل مدينة البصرة منذ ايلول/٢٠٠٧، بعد ان سلمت مسؤولية الأمن في المحافظة الى القوات العراقية، حيث تمركزت القوات البريطانية في مطار البصرة.
ان الاشكال الاساس قد برز الى السطح نتيجة عدم اقدام الجانب البريطاني الى تقديم المساعدة العسكرية للقوات العراقية في عملياتها ضد الجماعات المسلحة الخارجة على القانون.

- تأشيرة الدخول والسفر المباشر بالطائرة :

ان مسألة حصول المواطن العراقي على تأشيرة دخول بريطانية من بغداد وامكانية تنقله والمواطن البريطاني بسهولة من والى بغداد ولندن بالطائرة، تعتبر من أهم العقبات التي تحول دون تدعيم العلاقات في المستقبل، حيث ان السفارة البريطانية في بغداد، لاتمتلك تخويل رسمي من الحكومة البريطانية بمنح تأشيرات الدخول للمواطنين العراقيين الا في نطاق محدود جدا يشمل الوفود الحكومية، حيث ان تفعيل الجهد الحكومي المتبادل لتجاوز هذه المسألة سيعزز من فرص تطوير العلاقة في المستقبل.

- الإعلام والرأي العام :

ان من الاشكاليات الاساسية التي كانت تقيد صانع القرار البريطاني خلال الفترة المنصرمة من الانخراط في تمثين علاقات قوية ومميزة مع العراق، هو الرأي العام البريطاني الذي كان معارضا لفكرة الحرب عام ٢٠٠٣، اما فيما يتعلق بالمرحلة الراهنة، فان المسألة الاساسية تكمن في صورة العراق في الاعلام البريطاني، الذي غالبا ما يصور العراق على انه منطقة غير امنية نسبيا وغير مستقرة، سواء في الاعلام المرئي (الذي يتضمن السينما كذلك) او المقروء او المسموع، مما ينعكس بالسلب على اتجاهات تشكل الرأي العام في بريطانيا، فعلى الرغم من ورود بعض التقارير الايجابية عن واقع النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في البصرة والنجف واقليم كردستان وزيارات الوفود اليها، الا ان صورة العراق في الاعلام البريطاني لاتزال اقل من المستوى المطلوب، يضاف الى ذلك الصورة السلبية التي ترسم عن الوجود العسكري البريطاني في جنوب العراق في بعض وسائل الاعلام العراقية مما يولد عائق حقيقي امام تطوير العلاقات في المستقبل.

*** المشاكل الناجمة عن تفاعلات البيئة الاقليمية :****- ايران :**

من المحتمل ان تبرز ايران كعقبة مستقبلية في طريق تطوير العلاقات العراقية – البريطانية، فوفقا للمدرك الاستراتيجي الايراني، ايران لديها مصالح استراتيجية دائمة في علاقتها مع العراق، وان رحيل القوات الامريكية والبريطانية من العراق سوف يكون موضع ترحيب في ايران، وسيعتبر على انه نصر ايراني على كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خلال السباق الدائر منذ فترة للحصول على السيطرة الاقليمية. اضافة الى ان بريطانيا تنظر بعين الريبة للبرنامج النووي الايراني، ولديها ادراك مسبق بأن هذا البرنامج سوف لن يكون مقتصرًا على الاستخدام السلمي، مما يترتب على ذلك من نتائج غير مرغوبة على المستوى الاقليمي، ومن هنا تتضح صعوبة المسؤولية الواقعة على عاتق صانع القرار السياسي في العراق، المتمثلة بضرورة الموازنة في علاقاته بين كل من ايران من جهة والغرب والمجتمع الدولي من جهة اخرى وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

* المشاكل الناجمة عن تفاعلات البيئة الدولية

- روسيا والصين :

تفاعلات السياسة الدولية يمكنها ان تخلق توترا في العلاقات العراقية-البريطانية، فبالاستناد الى دور العراق المتزايد كمنتج ومصدر للنفط، فأُن دولا ذات شأن ونفوذ في البيئة الدولية كروسيا والصين ستنظر للعراق كدولة ذات أهمية استراتيجية، وان اتجاه العراق المحتمل بالسعي الى تأسيس سياسة خارجية متعددة العلاقات، سيخفض منزلة الاهمية النسبية للرابط مع بريطانيا.

فعلى الرغم من ان العلاقات الاقتصادية بين العراق من جانب وكل من روسيا والصين من جانب أصبحت أضعف مما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣، حيث اخذت الولايات المتحدة محلها في تسليح الجيش العراقي، ولكن اضعاف النفوذ السياسي البريطاني في العراق لصالح النفوذ الروسي والصيني بعد كل التوضيحات التي تم تقديمها في الماضي، سيفسره البعض على انه خسائر لبريطانيا في العراق.

فرنسا والمانيا :

ان ما ينطبق على المحور السابق (روسيا والصين) ينطبق على المحور الحالي، فأُن سعي العراق الى تأسيس سياسة خارجية متعددة العلاقات لن تكون بالضرورة مضرّة ببريطانيا، ولكن بناء علاقات مميزة مع فرنسا والمانيا، سيفسر على انه ضياع لضريبة المال والدم التي سبق وان دفعتها المملكة المتحدة لتغيير النظام السياسي في العراق وتأسيس نظام ديمقراطي حر، فسينظر للأمر على ان دولا كانت رافضة لفكرة استخدام الوسيلة العسكرية لتغيير النظام السابق، بدأت تجني ثمار الانفتاح الاقتصادي على العراق الجديد، من دون ان تتكبد ما تكبدته المملكة المتحدة في سبيل هذا التغيير.

ان كل ما تقدم يمثل عبئا اضافيا على القادة العراقيين منأتي من تفاعلات البيئة الدولية، يرتب عليهم ضرورة الموازنة في علاقاتهم الاستراتيجية بين دولا مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وبين دول اخرى ذات نفوذ مهم في المجتمع الدولي.

رأي دائرة التخطيط السياسي :

- على الحكومة العراقية الجديدة ان تدفع باتجاه تجاوز المشاكل العالقة والتي تحول دون الارتقاء بمستوى العلاقة الى المديات المرجوة، مثل تسهيل حصول المواطنين العراقيين على تأشيرة الدخول لبريطانيا، وتشجيع شركات النقل الجوي من البلدين على تسير رحلات منتظمة من والى بغداد ولندن، وضرورة أن تبذل وزارة الخارجية العراقية جهودها لإقناع مسؤولي الخارجية البريطانية على إعادة النظر بنصائح السفر الموجهة للمواطنين البريطانيين ممن يرومون الذهاب الى العراق والمنشورة على الموقع الالكتروني الخاص بوزارة الخارجية البريطانية.
- على الحكومة العراقية الجديدة ان تحت البرلمان الجديد على ضرورة الإسراع في تمرير اتفاقية تدريب ودعم القوات البحرية العراقية مع بريطانيا، بعد ان اخفق البرلمان السابق في تمريرها لأكثر من اربع مرات متتالية، ان هذه الاتفاقية ضرورية بالنسبة للعراق لانها ستحدد شرعية وجود بعض القوات البريطانية البسيطة بعد إتمام الانسحاب، وذلك لغرض حماية الموانئ العراقية وتأهيل القوة البحرية العراقية لرعاية الممرات المائية وشط العرب من المهربين والارهابيين.
- على الحكومة العراقية الجديدة ان تحت البرلمان الجديد على ضرورة الإسراع في تمرير قانون (النفط والغاز)، حيث ان حكومة (كاميرون) تعول على هذا القانون كمقياس للتقدم السياسي والمستقبل الاقتصادي للعراق، مما سيسهل اندماج الشركات البريطانية المتخصصة والمميزة في مجال استثمار الطاقة في العراق
- ان تعمل الحكومة العراقية الجديدة على مد الجسور مع الاعلاميين البريطانيين وكذلك منتجي الافلام السينمائية في بريطانيا، اضافة الى تفعيل الدور الاعلامي للسفارة العراقية عن طريق حضورها في وسائل الإعلام وتواصلها مع الاعلاميين البريطانيين للعمل على تحسين صورة العراق في الإعلام البريطاني، الذي سيكون له الأثر على المتلقي البريطاني، مما يساهم في اعادة تشكيل اتجاهات الرأي العام في بريطانيا، وتحويله من رأي عام سلبي تجاه العراق الى رأي عام ايجابي.
- من الواضح ان الحكومة الائتلافية الجديدة في بريطانيا لديها اراء متشددة ازاء البرنامج النووي الايراني، وللحيلولة دون جعل هذا الملف احد العقبات المحتملة في طريق تطوير العلاقات في المستقبل بين كل من العراق وبريطانيا، فعلى الحكومة العراقية الجديدة ان توضح للجانب البريطاني موقفها، فاستنادا الى الدستور العراقي الذي يعتبر احد محددات السياسة الخارجية في العراق الجديد، واستنادا كذلك الى المصالح الاستراتيجية العليا للعراق، فأن العراق لن يستطيع ولن يرغب في الاندماج او المشاركة مباشرة في اي خطط لفرض حصار او عزل ايران، ولكن ذلك لن يعني بأي حال من الاحوال انه سوف يدير ظهره للشرعية الدولية، لكن امكانيات العراق المتواضعة وموقعه الجغرافي المجاور لايران لايمكنه من ان يضطلع بهكذا امور.
- على الحكومة العراقية ان تستثمر وجود جالية عراقية مميزة في بريطانيا يقدر عددها بـ (١٥٠ ألف)، وذلك من خلال مد جسور التواصل مع العناصر المميزة منهم ممن لهم وجود مؤثر في الحياة الثقافية والاقتصادية في بريطانيا، مستفيدين من دورهم المستقبلي في الجانب السياسي في بريطانيا، لوجود عدد منهم كناشطين في الاحزاب والمؤسسات والبرلمان البريطاني.